حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد يناير – مارس 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تأصيل الصراع الاثني في اثيوبيا وتطوراته

أ.م.د حازم علي حمزة*

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
hazim.a@copolicy.uoboghad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2024/09/18
تاريخ قبول البحث: 2024/11/11
تاريخ النشر: 2025/03/30

المستخلص:

تمظهرت ازمة الصراع الاثيوبي لعقود عدة في إستحواذ نخبة حاكمة على السلطة وتنامي مشاعر السخط بسبب طغيان الاقلية الحاكمة على الرغم من أن التغيير السياسي لعام 1991م انبعث في الاساس من خلال تشكيل تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي، وقد ساعدت عوامل عدة اثنية ودينية واقتصادية وتناحر قبلي على إذكاء الصراع، وبهدف تقليل حدة هذا الصراع سعى دستور عام 1994م إلى منح كل قومية إستقلال نسبي في إدارة شؤونها بنفسها عبر تشريع الفيدرالية الاثنية، لكن بعد مرور أكثر من عقدين على تطبيق الفيدرالية الاثنية ابتعدت الاقاليم عن تحقيق مبتغاها في تحسين اوضاع سكانها، وانبثقت صراعات تقاسم السلطة والثروة وتوزيع الموارد بين الاقاليم فضلا عن تزايد التشبث بالسلطة حيث إستمر ميليس زيناوي في منصبه مهيمنا على الجبهة الديمقراطية الثورية والحكم في اثيوبيا قرابة 21 عام، منذ عام 1991م الى وفاته عام 2012م، لتشهد اثيوبيا بعدها حزمة اضطرابات شعبية وفرض حضر للتجوال، وما أن تولى أبي احمد رئاسة الوزراء عام 2018م حتى تغيرت فلسفة إدارة الدولة وتحولت من التركيز على الفيدرالية العرقية إلى تفضيل الحل السياسي عبر تشكيل تحالف (حزب الازدهار) لتنظم إليه غالبية المكونات السياسية، مع الشروع في تفكيك دعائم النظام السابق في المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية، الامر الذي ولّد صراعا جديدا بين نخبة سياسية قديمة تحاول استعادة امتيازاتها وشخصية سياسية صاعدة حملت على عاتقها مسؤولية نقل اثيوبيا إلى مشروع وطني جديد.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاثني في اثيوبيا، الصراع الاثيوبي، الفيدرالية العرقية، التحول السياسي بعد عام 2018م.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

المقدمة

تصاعدت التوترات العرقية في اثيوبيا منذ وفاة الرئيس الاسبق ميليس زيناوي عام 2012م ليخلفه نائبه هيلا ميريام ديسالين الذي اتسمت إدارته للدولة بالضعف لتشهد الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي الحاكمة تشتتا واضطرابا وسط تنامي المعارضة الشعبية ثم اعلان حالة الطواريء بعد عقود من سيطرتها على مقاليد السطة وتصدر قادة جبهة تحرير تيغراي الحكم بوصفهم قادة التحول السياسي الرئيس منذ عام 1991م، وتبنيهم الفيدرالية القومية بشكل نص دستوري وفق رؤية سياسية من شأنها منح كل اقليم شأن خاص يستقل بتشريعاته عن سواه من الاقاليم الاخرى بحكم كثافة كل قومية في اقليمها، ويبدو أن تطبيق الفيدرالية الاثنية بعد عقدين من الزمن لم تسعف الاثيوبيين في التخلص من طغيان النخبة الحاكمة، ما دفع نحو تبني رؤى سياسية جديدة لحكم البلاد ترتكز على بناء تحالف سياسي جديد وواسع، سعى إليه رئيس الوزراء المنتخب أبي احمد من خلال تأسيس (حزب الازدهار) ومع ذلك ظلت قومية التيغراي خارج ذلك التحالف معبرة عن رفضها بوادر عودة الاستبداد بالقرار السياسي من جديد بحسب قولها.

اهمية البحث:

تعد دراسة مشكلة الصراع الاثني في الدول متعددة الاعراق من المواضيع الهامة والحيوية باستمرار، لما يشكله هذاالصراع من أزمة مركبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وصعوبة في صياغة هوية وطنية تجمع كل المكونات، وبالتالي فقدان الدولة فاعليتها داخليا وخارجيا.

هدف البحث:

يعرّف البحث بجذور الصراع الاثني والقبلي في اثيوبيا، والعوامل الرئيسة التي تداخلت مع بعضها البعض في تأجيج الصراع وتحوله إلى مسار طبيعي لطالما اصطبغت به اثيوبيا، والبحث في مآلات ذلك الصراع وتطوراته خصوصا بعد تولي أبي احمد رئاسة الوزراء في العام 2018م.

مشكلة البحث:

تنبع اشكالية البحث من الصعوبة الواضحة التي عانت وتعاني منها الحكومات الاثيوبية المتعاقبة في تحييد الصراع بين الاثنيات والقبائل الاثيوبية المتشعبة، ولجوء اطراف الصراع الى العنف المسلح والمواجهة الدموية كلما لاحت بوادر أزمة داخلية، ومحاولة كل طرف فرض إرادته على الآخر بالقوة.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان استراتيجيات الحكومات الاثيوبية المتعاقبة لم تقتلع جذور الصراع العرقي والاثني حتى مع محاولاتها الجادة في منح كل قومية سلطات مستقلة اقليميا من خلال الدستور بتبني تشريع الفيدرالية العرقية، التي وصفت لاحقا بأنها (قنبلة موقوتة) تهدد وحدة الدولة الاثيوبية وتزيد من تشرذم مكونات الشعب الاثيوبي، وأن محاولة تشكيل تكتل سياسي وطني واسع متمثلا بحزب الازدهار من شأنه تحويل بوصلة الصراع من الاستحواذ على السلطة الى التشاركية في صنع القرار السياسي كلما كان التحالف السياسي أوسع واشمل.

محتويات البحث:

ينطوي البحث على خمس مطالب توزعت على مبحثين، المبحث الاول عنوانه (مسارات الصراع في اثيوبيا) وفيه ثلاث مطالب (جذور التنوع العرقي في اثيوبيا)، و(عوامل اثارة الصراع العرقي الاثيوبي)، و(انبثاق الفيدرالية العرقية) على التوالي، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان (المسار السياسي الجديد في اثيوبيا بعد عام 2018م) وتضمن مطلبين، الاول (التحول السياسي بعد تفكك الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي)، والثاني (التحالف السياسي الواسع (حزب الازدهار))، ثم الاستنتاجات والتوصيات وبعدهما الخاتمة.

المبحث الاول

مسارات الصراع في اثيوبيا

تمحورت ابعاد الصراع في اثيوبيا عبر المسارات السياسية والعسكرية والقبلية، وتبلورت جميعها في محاولة السيطرة على زمام السلطة في هذا البلد عبر تولى منصب رئاسة الحكومة الذي يمثل رأس السلطة التنفيذية، وبسبب التنوع المجتمعي المعقد في اثيوبيا ودخوله معادلة الاقلية الحاكمة والاكثرية المحكومة، كانت سمة العنف القبلي هو الميزة الاساس التي رافقت شكل الصراع بين مكونات الشعب الاثيوبي بسبب معيار الاكثرية والاقلية، خصوصا بين المكونات الرئيسة من قبائل الاوروموا والامهرا والتيغراي وفئات أخرى تشكل بمجموعها الشعب الاثيوبي، وربما كانت الفيدرالية العرقية التي تبنتها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي بعد عام 1991م قد ساعدت بشكل ما في زيادة الصراع والتناحر القبلي،ومن أجل الوقوف أكثر على خلفيات الصراع في اثيوبيا قسمنا المبحث على ثلاث مطالب كما يأتي:

المطلب الاول: جذور التنوع العرقي في اثيوبيا.

المطلب الثاني: عوامل اثارة الصراع العرقي الاثيوبي.

المطلب الثالث: انبثاق الفيدرالية العرقية.

المطلب الاول

جذور التنوع العرقي في اثيوبيا

تشكل دول اثيوبيا والصومال وجيبوتي واريتيريا باجتماعها منطقة القرن الافريقي الذي يحاذي الممرات البحرية الحيوية في المحيط الهندي والبحر الاحمر، اللذين تقع خلفهما منطقة شبه الجزيرة العربية ودول الخليج، وفي قلب القضايا الكامنة خلف النزاعات القائمة في القرن الافريقي توجد ثلاث موروثات تعلقت بدول المنطقة وتحديداً في دولة اثيوبيا، إذ تمثلت تلك الموروثات في تركة التوسع الامبراطوري الاثيوبي واخضاع اناس من امم مختلفة ويتكلمون لغات متفرقة وذوي توجهات اقتصادية متباينة، فضلا عن تركة الحكم الاستعماري الاوربي الموازي للتوسع الامبراطوري الاثيوبي، وكذلك التدخل الامبريالي الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وشكلت تلك الموروثات دوافع قائمة لتحقيق طموحات ورغبات الامم المقهورة التي لايمكن تجاهلها بسهولة(سيلاسي، 1980، صفحة 13).

يتصل تأريخ اثيوبيا الحديث والاحداث المتصلة به بالارث الامبراطوري الاثيوبي، إذ تعد اثيوبيا (الهضبة) هي النواة التأريخية لأثيوبيا المعاصرة بقلعتها الجبلية في امهرا وجوجام، ولقد تضافرت عوامل جغرافية عدة في الابقاء على اثيوبيا كوحدة سياسية مستقلة طوال معظم فترات التأريخ، وفي البداية كانت اثيوبيا مجتمعا خلاسيا متجانسا وأفرزت مكوناته العرقية والثقافية والدينية المختلفة ثلاث شعوب رئيسة هي: الامهرا والتيغراي والغلا، حيث عاشت في المرتفعات حول بحيرة تانا من جنوب اديس ابابا الى شمال غندار(الكيالي، 1990، صفحة 63).

تعود جذور الجماعات الاثنية في اثيوبيا إلى ثلاث اصول رئيسة هي الاصول السامية وتنتمي إليها قوميات (الامهرا، والتيغراي، والكوارج)، والاصول الحامية وتنتمي إليها قوميات (الاوروموا، والصوماليا، والعفر، والسيدامو، والكوشيتية)، والاصول الزنجية وتنتمي إليها قوميات (النوير، والانواك، والجوما، والبرتا)(البغدادي، 2012، صفحة 5)، ومع تفرع قوميات أخرى عن تلك الاصول الرئيسة الثلاث وتشعب الاثنيات المنبثقة عنها تنوع المجتمع الاثيوبي في عدد كبير من القوميات والاثنياتوصل عددها إلى 73 قومية تتبع مجموعات متفرقة يصعب تحديدها، وقد عدت اللغة معيارا اساسيا في تحديد إنتماء كل قومية، ويمكن تحديد أبرز القوميات في اثيوبيا كما يأتي:(العنبكي، 2010، صفحة 50)

1 – الامهرا:

يعتنق اغلبهم الديانة المسيحية الارثذوكسية ويتواجدون في المنطقة الوسطى من البلاد، وقد تمكنوا من توسيع نفوذهم الاجتماعي وجعل رموز حياتهم ودياناتهم وتأريخهم مجموعة من القيم والمعايير التي تتصف بها العلاقات الاجتماعية في الدولة.

2 – التيغراي:

يدين أغلبهم بالمسيحية الارثذوكسية، ويتمركزون في المنطقة الشمالية لاثيوبيا على الحدود الجنوبية لاريتيريا، وكانوا يمثلون عنصر المعارضة الرئيس ضد نظام حكم منغستو هيلا مريام حيث نجحوا بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير اريتيريا في إسقاطه عام 1991م.

3 – الاوروموا:

يشكلون أكبر القوميات في البلاد ويتواجدون في وسط الهضبة الاثيوبية وغربها وفي منطقة (كافا)، ويدين غالبيتهم بالاسلام وقد عانت هذه القومية من الاضطهاد بسبب خضوعهم للاقطاع ومن ثم لحكم العسكر، وتعرضهم لضغوط نشر قيم وعادات ولغة القومية الامهرية بالقوة، وقد شكلوا القاعدة الاساس للقوات المسلحة والمجندين تحت قيادة الامهرا، وشكلوا في عام 1991م إحدى أهم قوى المعارضة الرئيسة للنظام الحاكم ولكنهم أعلنوا إنسحابهم من الائتلاف الحاكم عام 1992م.

4 – العفر:

تنتمي هذه القومية الى القبائل العربية الاسلامية وتشكل أقلية من عموم الشعب الاثيوبي، وتنتشر قبائلهم في الجزء الشرقي من البلاد ويتمركزون في المناطق الحدودية المشتركة مع جيبوتي واريتيريا حيث يمتد عمقهم القومي مع قبائل تلك المناطق، وقد ظل العفر مستقلون نسبيا عبر تأريخهم حتى ضمهم الامبراطور هيلا سيلاسي إلى اثيوبيا، ثم عمل نظام حكم منغستو هيلا مريام على تفريق تجمعاتهم، ولكن بعد سقوط النظام تم تخصيص إقليم إداري خاص بالعفر وسمي باقليم (دنكال)، وسمح لهم بالمشاركة السياسية وتخصيص مقاعد نيأبية لممثليهم.

5 – الصوماليا:

هي قبائل عربية صومالية هاجرت إلى اثيوبيا واختلطت بالشعوب الزنجية ويعتنق معظم أفراد هذه القبائل الديانة الاسلامية ويشكلون اقلية في إطار المجتمع الاثيوبي، وتتواجد هذه القبائل في جنوب شرق اثيوبيا في مناطق الحدود المشتركة مع الصومال حيث تمتد اصولهم العرقية، ويتمركز تواجدهم في (أوجادين) و (هرر) وهي مناطق متنازع عليها بين اثيوبيا والصومال.

6 – القوميات الاخرى:

توجد في اثيوبيا كذلك قوميات أخرى متفرقة تعد من الاقليات منها الجوارحي يسكنون اقليم (شوا)، والفلاشا اليهودية يسكنون اقليم (جوندر) في مناطق الحدود المشتركة مع السودان، وأيضا الديلامو يسكنون اقليم (شوا) و (بني شنجول) يسكنون اقليم (ايليبابور) والديري يسكنون اقليم (هررجي)، وكذلك القليل من اليمنيين يتواجدون في العاصمة اديس ابابا.

نهضت اثيوبيا في القرن العشرين كدولة وليس كأمة، فهي مجتمع تعددي واسع يتميز بسيطرة اقلية ثقافية هم الامهرا، ويرتبط بها مسيحيوا شعب التيغراي، في حين يشكل شعب الغلا (الاوروموا) مايقارب نصف السكان، ومع وجود التفاوت في توزيع الثروة والسلطة والامتيازات، وجد معه التناقضات الحادة بين مختلف الجماعات التي تطغى عليها طبائع متباينة بشدة دينية وعرقية ولغوية وثقافية(رأفت و نصر الدين، 1985، صفحة 56)، وعند امعان النظر في التركيبة السكانية للدولة الاثيوبية نلحظ مدى عمق درجة التنوع الاثني بين مكونات المجتمع كافة، ومن ثم مدى تأثير ذلك في ديناميكية الصراع العرقي بشقيه الكمي والنوعي، ففي صراع التباين العرقي الكمي يظهر توزيع الخارطة العرقية ضخامة تعداد المجموعات العرقية عند المقارنة في المستويين القاري والعالمي، فاثيوبيا تنطوي على أكثر من 84 مجموعة عرقية موزعة على ما يفوق 74 مليون نسمة، وما يجعل المسألة أكثر خطورة الفارق في التوزيع الديموغرافي للمجموع الكلي للسكان وفق المجموعات العرقية نفسها، أما صراع التباين العرقي النوعي في اثيوبيا فينقسم إلى تباين نوعي شامل ذو أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وجغرافية، وآخر جزئي يظهر في بعض الاختلافات داخل المكون العرقي للقومية الواحدة، فالدين مثلا يمثل أحد وجوه الاختلاف بين أفراد القومية الواحدة، فالامهرا تتكون من غالبية مسيحية وأقلية

مسلمة، فضلا عن الاختلافات في نمط التصنيف الاقتصادي والتقسيم الجغرافي والاداري، فعلى مستوى القومية الواحدة يظهر صراع الصفوة مع الصفوة والعامة مع العامة والصفوة مع العامة، وهذا بالضرورة يعبر عن احتمالات الصراع والانقسام داخل القومية الواحدة(بشير، الاقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الامبراطورية الى الفيدرالية 1930–2007، 2009، صفحة 254)، وما لبثت اثيوبيا بعد العام 1995م حتى دخلت بعدا جديدا في الصراع الذي اصبح صراع المركز والاقاليم الناتج عن تطبيق الفيدرالية العرقية وفقا للدستور، حيث اخذت حكومات الاقاليم بفيدراليتها الاثنوقومية واللغوية تخوض صراعات تقاسم السلطة والثروة وتوزيع الموارد المالية ومشاريع التنمية وهنا دخلت معايير صراع جديدة ومركبة، دينية (اسلامية ومسيحية)، وقومية (تيغراوية وامهرية واورومية) وجغرافية (حكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم)، جميعها أدامت حدة الصراع وأضعفت بناء قاعدة التعايش الوطني (Aelen, 2002, p. 50).

المطلب الثاني

عوامل اثارة الصراع العرقي الاثيوبي

لقد شكلت عوامل مركبة عدة خلفيات الصراع في اثيوبيا، إذ ساعدت هذه العوامل على إثارة تفاعلات داخلية تحولت تدريجيا الى بؤر صراع مزمن بين مكونات المجتمع الاثيوبي، ويمكن البحث في تأثير أهم تلك العوامل المثيرة للصراع كما يأتي:(بشير، التفاعلات الاثيوبية الداخلية واثرها على توجهات السياسة الاثيوبية نحو العالم العربي، 2012، الصفحات 83–85)

1 – العامل الاثني.

هو أهم واخطر العوامل المحركة والمتحكمة في صياغة الحياة السياسية الداخلية في اثيوبيا، وتؤكد الحقائق التأريخية أن البعد الاثني في الصراع على السلطة ولد مع نواة الدولة الاثيوبية بسيطرة القومية التيغارية ثم مشاركة قبائل الاقاو في الحكم لينتقل بعد سلسلة من الصراعات إلى قومية الامهرا التي حكمت اثيوبيا لأطول فترة في تأريخها، وقد تصاعدت مستويات التنافس الاثني على السلطة في اتجاهين، الاول إنحسار الصراع على حكم اثيوبيا بين قوميات التيغراي والامهرا والاورومو وقومية الصوماليا لاحقا، والثاني سعي قوميات وكيانات اقليمية للانفصال عن الدولة الاثيوبية وتشكيل دويلات عرقية خالصة متفرقة، أو عبر تحالفات أجناس وقوميات وشعوب لتشكيل دولة أو اقليم مستقل عن اثيوبيا، كما هو الحال مع العفار والصوماليين وبني شنقول والقراقية والهررية، وهو ما يهدد الوحدة والتعايش والبناء الوطني الاثيوبي.

2 – العامل الديني.

هو العامل والمحرك الاساس في التفاعلات الداخلية الاثيوبية بسبب تلازم علاقة الدين بالدولة عموما وتداخل الدين بالمجتمع الاثيوبي خصوصا، وقد ظلت حسابات العدد للكتلتين الدينيتين الاساسيتين (الاسلام والمسيحية) في اثيوبيا

حاضرة في التوازنات السياسية أكثر من غيرها، ولما كانت المسيحية الارثذوكسية تمثل دين الدولة الرسمي فهي تمثل ديانة الاغلبية بنسبة 60% متضمنة كل المجموع المسيحي (أرثذوكسي وكاثوليكي)، بينما يشكل الاسلام نسبة 32% وتشكل باقي الديانات بما فيها اليهودية والوثنية حوالي 8%، بينما تشير مصادر أخرى إلى تفوق عدد المسلمين على المسيحيين بفارق ضئيل إذ يشكل المسلمون ما يقارب 55% ويشكل المسيحيين نسبة 45% تقريبا، ولعل هذا الجدل والتنافس والصراع حول كسب التفوق العددي بين المسلمين والمسيحيين تأسست عليه حسابات هامة في حسم مستقبل العملية السياسية في اثيوبيا توقفت عندها حالات كثيرة.

3 – العامل الاقتصادي.

يعد الاقتصاد محركا لتفاعلات الدولة الاثيوبية الداخلية كافة، فمحور الاقتصاد تتقاطع عنده جوانب الحياة اليومية للشعب الاثيوبي وتستند إليه محاولات إستقرار وبناء الدولة الاثيوبية، وقد جائت عملية التنمية الاقتصادية كواحدة من أهم اهداف السياسة الداخلية والخارجية الاثيوبية، لإنجاح اكتمال بناء النظام السياسي والتحول الديمقراطي وتطبيقات نظام الفيدرالية العرقية، وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى تأزم الوضع الاقتصادي الاثيوبي بسبب فقر الموارد والاعتماد الكبير على الزراعة التي تشكل 60% من إجمالي الناتج المحلي وتضم 80% من إجمالي القوى العاملة في اثيوبيا، ورغم هذه النسب التي تعكس أهمية الزراعة في اثيوبيا إلا أن القطاع الزراعي نفسه يعاني الكثير من العقبات مثل الجفاف وقلة التقنيات الزراعية الحديثة وسوء الادارة(Hagos & Stein, 2017, pp. 7–8).

4 – عامل النزاعات البينية المزمنة.

تتجذر دوافع الحروب والنزاعات في التفاعلات الاثيوبية الداخلية من منطلق تأصلها في صلب الدولة الاثيوبية، وفي ذلك تأكيد على عمق تجذر النزاعات العرقية في المستوى العمودي لأبعد مدى، والحقيقة المثبتة أن اثيوبيا هي دولة نزاعات عرقية نشأت مع نشوء الامبراطورية فيها، وما زاد في الصراع رسوخ النزعة التوسعية لاطراف النزاع بضم أراضي تسيطر عليها قوميات أخرى بالقوة، الامر الذي أدى إلى تضخم النزعة العرقية في السيطرة على حكم اثيوبيا بالكامل واستمرار الصراعات الداخلية فيها(السبيطلي، 2021، صفحة 2).

شهدت اثيوبيا بعد بضع سنوات من تولي الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي الحكم عام 1991م ظهور صراعات منخفضة في شدتها بالمقارنة مع الصراعات السابقة، إلا أن إحتواء تلك الصراعات تطلب تدخل عسكري قوي في بعض المناطق، ويمكن تصنيف الصراعات في اثيوبيا بصورة رئيسة إلى صراعات بين المناطق متعددة الاثنيات تحت ظل الفيدرالية الاثنية خصوصا في الجنوب، وصراعات مستمرة ومتفاوتة في شدتها تخص السيطرة على الدولة، وصراعات أخرى ما بين النظام السياسي والقوى المعارضة له(Kefale, 2009, p. 66)، وعلى الرغم من أن تغيير

النظام السياسي عام 1991م إنطلق من القواعد الشعبية فان العلاقة مع السلطة تحولت لاحقا إلى تسلسل هرمي جديد اهتم بتثبيت دعائم سيطرة السلطة السياسة بشكل عمودي من أعلى إلى أسفل(مريم و حسينة، 2018، صفحة 236)، مع ممارسة سيطرة متزايدة على نشاطاتالاقاليم مما أضعف كثيرا المشاركة السياسية الافقية لعموم الاثنيات في اثيوبيا، فضلا عن سوء تعاطي النظام مع عموم مشكلات اثيوبيا وعجزه عن حلها على الرغم من كونها مشكلات شجعت قوى المعارضة بقوة على الاطاحة بنظام حكم العسكر في عام 1991م، وتولي الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الاثيوبي الحكم بقيادة ميليس زيناوي(سبع، 2013، صفحة 141).

المطلب الثالث

انبثاق الفيدرالية العرقية

ترافق ظهور الحركات القومية الاثيوبية مع ظهور الماركسية في اثيوبيا، خصوصا في الادبيات الاشتراكية بين الحركة الطلابية وشكل ذلك حافزا لتنامي الوعي القومي لدى الجماعات العرقية واثارة النقاشات حول الشخصية القومية الاثيوبية، الامر الذي هيأ البيئة السياسية لظهور حركات التحرير القومية نهاية سبعينيات القرن الماضي حتى منتصف الثمانينيات منه، وذلك في سياق التنافس بين التنظيمات الاثنية على اثارة المطالب القومية في مواجهة السلطة المركزية في اثيوبيا(مصباح، 2018، صفحة 160).

استطاعت مجموعة عسكرية شيوعية (اللجنة) من خلال سلسلة من الخطوات المتتابعة والمتشابكة تدمير دعائم الطبقة الحاكمة القديمة والاطاحة بالامبراطور هيلا سيلاسي عام 1974م، وتنصيب اندالكاتشيو نفسه زعامة رأس السلطة في اثيوبيا بالقوة، ومنذ عام 1974م حكمت مجموعة (اللجنة) اثيوبيا إلى عام 1987م، واصبح منغستو هيلا مريام رئيسا لجمهورية اثيوبيا الشعبية الديمقراطية في العام 1987م حتى العام 1991م حينما أطاحت (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي)(عتريس 2002، 13)* بحكمه وفراره خارج البلاد، وضمت تلك الجبهة بين صفوفها اربعة فصائل ثورية هزمت القوات الحكومية الاثيوبية آنذاك(خميس، 2012، صفحة 37)، وأقامت الجبهة نفسها حكومة انتقالية برئاسة ميليس زيناوي، وفي عام 1994م تم إقرار دستور جديد للبلاد، جرت تحت ظله اول انتخابات تعددية عامة في تأريخ اثيوبيا عام 1995م حقق فيها الحزب الحاكم فوزا ساحقا بينما قاطعتها معظم جماعات المعارضة، وتم اختيار ميليس زيناوي رئيسا للوزراء وبرنامج حكومي يشجع على الزراعة والاقتصاد الخاص(مهدي، 2021، الصفحات 60-63)، غير أن ميليس زيناوي عمل على تضييق الحريات العامة مما جعل النظام السياسي غير مستقر بشكل متزايد وفشل في ادارة سياسات الفيدرالية الاثنية التي نص عليها الدستور من أجل إستيعاب الهويات العرقية المتنوعة، ووفقا للنظام الجديد

قسمت اثيوبيا على تسعة اقاليم ومدينتين فيدراليتين تبعا للتوزيع الجغرافي للقوميات الموجودة في كل اقليم (Tsega, 2018, p. 8).

شهدت اثيوبيا في عهد ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي عددا من المحاولات الاصلاحية في النظام السياسي والقانوني وبناء المؤسسات السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتجلت فلسفة الاصلاح باستحداث نظام التجربة الفيدرالية المرتبطة بالقوميات والمجموعات القبلية المتجانسة في كل اقليم بشكل نظام الفيدرالية الاثنية أو القبلية، الذي يعد واحدا من ابرز تجارب نظم الحكم والادارة في القارة الافريقية، وقد اصبح نظام الحكم يرتكز على نظام مجلس النواب الفيدرالي، ويمارس رئيس الوزراء الاتحادي السلطة التنفيذية من غير اي تاثير او تدخل من المؤسسة العسكرية التي اصبحت تتبع مجلس الوزراء ويمثلها وزير الدفاع في اجتماعات الحكومة التي يرئسها رئيس الوزراء(العتيبي، 2022، صفحة 34).

لقد تمثلت الهندسة الاجتماعية العرقية لحكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي في الحفاظ على الدولة الاثيوبية على اساس الفيدرالية العرقية والاستقلال الاداري للاقاليم، هذا بعد ان ادركت اطراف الجبهة استحالة انفصال الاقاليم عن الدولة الاتحادية، وان تفكيك اثيوبيا خيار غير قابل للتطبيق على الرغم من الصراع المزمن بين القوميات في البلاد، وعليه جرت مفاوضات معمقة لصياغة دستور توافقي جديد لاثيوبيا، يمكن لجميع القوميات والاعراق الاثيوبية التعايش وفقه، ومع ذلك اصرت جميع اطراف التفاوض على جعل بند الانفصال جزء من الدستور حتى لو كان البعد المعنوي هو الدافع لتثمين التضحيات التي قدمتها الجبهة طوال سنوات النضال، ومن المرجح لو ان حركة عرقية واحدة او اكثر لم تكن لتلتحق بالنظام الفيدرالي الاثيوبيفسوف لن يتم الاعتراف دستوريا بالفيدرالية العرقية بشكلها الاثيوبي(آدم، 2020، صفحة 4)، وبناء على ذلك فان النصوص الدستورية أكدت بشكل ثابت على أن المجموعات (الامم، أو القوميات، أو الشعوب) في اثيوبيا متساوية ولها كل السلطات وينبغي احترام ثقافاتهم وتقاليدهم ولغاتهم، ويجب عدم وجود أي تمييز وقد تم تشكيل الاقاليم بناء على نماذج تسوية الهوية واللغة وقبول كل قومية بذلك(علي، 2019، صفحة 70).

المبحث الثاني

المسار السياسي الجديد في اثيوبيا بعد عام 2018م

شهدت اثيوبيا منعطفا سياسيا هاما عندما تبنى رئيس الوزراء المنتخب أبي احمد موقفا سياسياً مغايرا لنظام الفيدرالية العرقية من خلال تأسيسه لحزب الازدهار، حيث وجد أبي احمد أن الفيدرالية العرقية زادت من حدة الانقسام المجتمعي للشعب الاثيوبي واضحت سببا للتناحر بين الاقاليم، وجعلت كل اقليم منعزل تماما عن الفضاء الوطني الاثيوبي، ومن أجل إستعادة الروح الوطنية ومغادرة الولاء العرقي المحض، فأنه لابد من توسيع دائرة التشاركية السياسية لكل مكونات الشعب الاثيوبي واستيعابه في إطار سياسي من خلال كتلة سياسية أكبر تتولى تشكيل حكومة تضم أكثر قدر

ممكن من المكونات العرقية، ومع ذلك لم ينأى موقف أبي احمد السياسي ذاك عن الدخول في صراع مع قومية التيغراي، ولتوضيح ذلك أكثر قسمنا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الاول: التحول السياسي بعد تفكك الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي.

المطلب الثاني: التحالف السياسي الواسع (حزب الازدهار).

المطلب الاول

التحول السياسي بعد تفكك الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي

إستمر ميليس زيناوي في منصبه مهيمنا على الجبهة الثورية والسلطة في اثيوبيا قرابة 21 عام، وبعد وفاته عام 2012م خلفه نائبه هيلا ميريام ديسالين بصورة مؤقتة بحكم منصبه ثم انتخابه كرئيس وزراء رسمي للبلاد، واعيد انتخابه لدورة جديدة عام 2015م التي لم يكملها دستوريا، إذ قدم استقالته لضعف ادائه وافتقاره لمقومات عدة طالما تمتع بها سلفه زيناوي، وبعد تصدع الجبهة الديمقراطية الثورية وتداعي سيطرتها على الحكم وتنامي المعارضة تم اعلان حالة الطواريء وحضر التجوال للفترة مأبين تشرين ثاني من العام 2016م حتى آب من العام 2017م، حيث تم اعادة ديسالين الى سدة الحكم، وتحت ظل تلك التغيرات السياسية المعقدة تم اعادة فرض حالة الطواريء مرة اخرى بعد استقالة ديسالسين للمرة الثانية عام 2018م، وهي الاستقالة التي مهدت لأثيوبيا إنبثاق تحولات سياسية عميقة داخل الجبهة الثورية افرزت صعود شخصية أبي احمد بوصفه رئيسا للائتلاف الحاكم ثم رئيسا للوزراء(حامد، 2019، الصفحات 6-7).

بعد ان ادى أبي احمد اليمين الدستورية رئيسا للوزراء في مايس من العام 2018م، حمل على عاتقه مواجهة تحديات التحول النوعي في المسار السياسي الاثيوبي المعاصر، ولعله كان اول تحدي هو السيطرة على تدهور اوضاع اثيوبيا وفقا لمؤشرات الهشاشة الدولية، التي تنطوي على تقييم معايير ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وامنية، خصوصا وان ملامح الازمة الاثيوبية كانت تدور حول الضغوط الديموغرافية لعدم تجانسها بحسب مؤشرات الهشاشة الدولية لعامي 2017م و 2018م وهو أسوء وضع حصلت عليه اثيوبيا منذ العام 2006م، إذ رصد المؤشر ان الازمة الاثيوبية تشكلت من ثلاث اضلاع رئيسة هي (الضغوط الديموغرافية، والتنمية المتفاوتة بين الاقاليم، وتشرذم النخبة السياسية)، وعلى ذلك فان الازمة الاثيوبية هي ازمة مركبة في بعديها السياسي المتمثل بالتشرذم المفرط للنخبة الحاكمة، والاقتصادي المتمثل في التفاوت المخل بالتنمية الاقتصادية بين الاقاليم منذ عام 2005م وما نتج عن ذلك من ضغوط متزايدة(فرحة، 2018، صفحة 49).

بعد إتهام أبي أحمد لرموز النظام السابق بالفساد وانتهاكات حقوق الانسان وإقالة شخصيات بارزة من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من الحكومة الاتحادية، وإزاحتهم من المناصب العليا في الدولة، تصاعدت حدة الخلافات بين أبي

أحمد ونظرائه من النظام السابق من قومية التيغراي، وقد بلغت مواجهة التيارات التقليدية المعارضة لسياسة رئيس الوزراء الجديد ذروتها عندما تعرض الأخير إلى محاولة إغتيال فاشلة في حزيران من العام 2018م، وفي ذلك تأكيد لنمو التيار المعارض للمشروع الاصلاحي بشقيه السياسي والاقتصادي لأبي أحمد، كما أن إنطلاق المحاولة الانقلابية من اقليم أمهرا يكشف تمدد التيار المعارض خارج العاصمة بما يشكل تهديدا حقيقيا لسلامة الوحدة الاقليمية للبلاد، وتكمن دوافع المحاولة الانقلابية إلى الحد من تكريس هيمنة قومية الاورومو على السلطة على حساب قوميتي الامهرا والتيغراي وسيطرتهما التأريخية على حكم اثيوبيا والحفاظ على مصالحهما الخاصة(حميد و مهدي، 2022، صفحة 314).

كانت إحدى سياسات الاصلاح الاولى لأبي احمد إقالة جميع الوزراء المنتمين لجبهة تحرير التيغراي ، والقاء القبض على العديد من كبار مسؤولي الجيش والاستخبارات بتهمة الفساد وانتهاك حقوق الانسان،كما سعى إلى تأمين انتقال ديمقراطي سلس في البلاد من خلال عمليات الافراج عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيينمن السجون الاثيوبية في الاقاليم المختلفة وبدأ الانفتاح السريع للبيئة السياسية في البلاد، كما أعلن عن عزم الحكومة إنهاء حالة الطواريء بسبب تحسن الاوضاع الداخلية، ويقترن مسار الانتقال الديمقراطي لأبي احمد باحداث اصلاحات دستورية أو غعادة وضع دستور اثيوبي يرتكز على المواطنة وعدم التمييز بين الجماعات الاثنية المختلفة بمعنى نقل الدولة الاثيوبية من مفهوم سيطرة سكان (الهضبة الحبشية) إلى الدولة الاثيوبية متعددة الاعراق التي تضم تنويعا دينيا وثقافيا واجتماعيا لتحويل مركز ثقل السلطة إلى مكونات متساوية(احمد، 2022، صفحة 72).

المطلب الثاني

التحالف السياسي الواسع (حزب الازدهار)

أعلن رئيس الوزراء أبي احمد في تشرين ثاني من العام 2019م عن مشروع لحل الائتلاف الحاكم (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي) الذي قوامه غالبية المكونات العرقية في اثيوبيا وتاسيس حزب الازدهار الاثيوبي بدلا من الائتلاف الحاكم، وهي خطوة فهمها مناهضوا سياسة أبي احمد على انها معاكسة تماما لطموحات قومية الاورومو ورأو فيه تراجعا عن مشروع (الاورومو أولا)، وان هدف أبي احمد من انشاء الحزب هو العودة للنظام الاحادي واعادة اخضاع القوميات تحت هيمنة قبيلة حاكمة، وانه يشكل تهديدا لنظام الفيدرالية الاثنية القائم بحيث تم الاعلان عن قيام تحالف مضاد ضم التيارات العرقية تحت اسم تحالف (الفيدرالية الديمقراطية متعددة الاثنيات)، وكان تأسيس حزب الازدهار بمثابة افتراق نهائي بين أبي احمد وتيار القوميين من الاورومو وعرقلة لصعودهم الى السلطة(رشوان، 2021، الصفحات 25-27)،وقد حقق تحالف حزب الازدهار الحاكم في أثيوبيا بقيادة أبي احمد فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران من العام 2021م وتوليه رئاسة الوزراء باعتباره زعيم الحزب الحاصل على الاكثرية البرلمانية، وقد شهدت الانتخابات مقاطعة من جانب أحزاب معارضة كبرى خصوصا في اقليم (أوروميا) الاكثر كثافة سكانية في اثيوبيا، ومن بين الاحزاب المقاطعة حزب مؤتمر اورومو الفيدرالي (OFC) وجبهة تحرير اورومو (OLF)،

وتصاعد الخلاف عندما اقدمت السلطات الفيدرالية على تأجيل إنتخابات عام 2020م بسبب جائحة كورونا، إذ رفضت حكومة اقليم تيغراي قرار التأجيل بدعوى عدم شرعية السلطة المصدرة للقرار، لأن تمديد عمل الحكومة الاتحادية والبرلمان الفيدرالي مع إنتهاء المدة الدستورية لهما تم من دون إجراء انتخابات جديدة، لذا فإن قرار التأجيل هو قرار غير دستوري، وقد سارع اقليم تيغراي في ايلول من العام 2020م إلى إجراء إنتخابات احادية الجانب من طرف الاقليم، فاعلنت الحكومة الفيدرالية عدم شرعية تلك الانتخابات وعدم الاعتراف بالحكومة الاقليمية الجديدة، وبالمقابل طعنت حكومة اقليم تيغراي بشرعية الحكومة الفيدرالية وقراراتها بعد انقضاء مدتها الدستورية، الامر الذي فجر صراعا بين الطرفين دفع القوات المسلحة الفيدرالية لاجتياح اقليم تيغراي والاطاحة بحكومة جبهة تحرير شعب تيغراي(المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2021، الصفحات 2-4)، إلا أن الازمة دخلت منعطفا جديدا بعد أن استعادت قوات جبهة تحرير شعب تيغراي السيطرة على عاصمة الاقليم (مقلي)، وقد دفعت ضغوط اقليمية ودولية حكومة أبي احمد الى رفع الحصار عن اقليم تيغراي واطلاق الحوار مع قادة جبهة تحرير شعب تيغراي لحل النزاع، خصوصا بعد اجراء الانتخابات العامة الفيدرالية التي سّبب تأجيلها اندلاع الازمة، ومن المؤكد أن خطوة رفع الحصار واطلاق الحوار جنبت اثيوبيا الانزلاق نحو حرب اهلية طويلة الامد، وعدم رغبة حكومة أبي احمد تحمل مسؤولية تفاقم الاوضاع الانسانية التي يعانيها اقليم تيغراي(Ige, 2022, p. 84).

وسط تطورات النزاع العرقي على السلطة الذي أثير بين القيادة الجديدة التي غالبا ما تصف نفسها أنها اصلاحية ورموز القيادة التقليدية السابقة ونفوذ جبهة تحرير تيغراي فيها وسيطرتها على السياسة الاثيوبية لثلاث عقود سابقة، تبلور جوهر الصراع عندما شكل رئيس الوزراء أبي أحمد حزبا سياسيا وطنيا جديدا (حزب الازدهار) من خلال دمج الاحزاب السابقة ذات القواعد العرقية باستثناء جبهة تحرير تيغراي، وفي الوقت الذي شجع الاثيوبيون خطوة رئيس الوزراء باعتبارها تقدما سياسيا شاملا من شأنه إنقاذ البلاد من السياسات العرقية المثيرة للانقسام، فإن العديد من أنصار الفيدرالية متعددة الاعراق إنتقدوا تلك الخطوة لأنها تشجع العودة إلى الحكم القديم الذي يفضل وجود جماعة مهيمنة على السياسة والاقتصاد والمجالات الثقافية في البلاد، في حين أن فكرة أبي أحمد نالت قبولا من النخب الاثيوبية خصوصا من قبيلة الامهرا الذين يدعون الى حكومة إتحادية قوية لتأمين وحدة أراضي البلاد، وكذلك النخب من المجموعات العرقية الاخرى أهمها الاورومو والصوماليا والسيداما والعفر، وهكذا يتبلور شكل الصراع بين قوى تدعوا لتقوية الحكومة الاتحادية وأخرى تضعفها بدلالة رفض جبهة تحرير تيغراي دعوات رئيس الوزراء أبي أحمد لها للانضمام إلى حزبه السياسي الجديد وحل حزبها الاقليمي الذي يقوم على أساس عرقي خالص، وهذا يؤكد رأي الجبهة في أن حق تقرير المصير هو حق دستوري لايمكن للتيغاريين التنازل عنه مقابل الاغراءات السياسية عبر الشراكة في الحكم تحت مظلة حزب الازدهار وتوجهات أبي أحمد في التأكيد على التوجه السياسي لقبول الفيدرالية العرقية لكن بجانب تعزيز قوة الحكومة الاتحادية(طالب، 2020، صفحة 9).

الخاتمة

تناغمت تطلعات الاثنيات المتعددة في اثيوبيا لدمج المجموعات العرقية كافة في جوهر البناء الدستوري من أجل ضمان تشاركها في الحكم، غير أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي وزعمائها الرئيسيين من قادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي ظلت مسيطرة على مفاصل السلطة الرئيسة لأكثر من عقدين حتى إستقالة هيلا مريام ديسالسين عام 2018م، وهي إستقالة مهدت لأثيوبيا إنبثاق تحولات سياسية عميقة داخل الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي افرزت صعود شخصية أبي احمد بوصفه رئيسا للائتلاف الحاكم ثم رئيسا للوزراء، وقد اختلف المشهد السياسي الداخلي في اثيوبيا بعد تولي الاخير مقاليد السلطة فيها، حيث ازاح أبي احمد الطبقة السياسية السابقة والمنتفعة من مميزات السلطة ومقاليد الحكم وفتح حوارات بناءة مع قوميات الاكثرية المهمشة سياسيا واقتصاديا، ما عكس تحولا في السياسات الاثيوبية الداخلية الحرجة، وبصورة أو أخرى لم يتردد زعماء الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي وقادتها من التيغراي إعلان معارضتهم لسياسات أبي احمد وافكار كتلته السياسية الجديدة المتمثلة بحزب الازدهار، تلك الافكار التي تنادي بتصحيح مسار إدارة الدولة ومرتكزه نظام الفيدرالية الاثنية الذي وصفه رئيس الوزراء أبي احمد بأنه قنبلة موقوتة تهدد وجود الدولة، وسعيه إعادة تقوية السلطات الاتحادية في أديس أبابا حفاظاً على تماسك أقاليم الدولة وردم الهوة الجغرافية والاثنية التي طالت الشعب الاثيوبي بسبب الفيدرالية الاثنية،

الاستنتاجات

1 –يعود استمرار الصراع العرقي في اثيوبيا الى إستبداد نخبة بعينها بالسلطة واسحواذها على المناصب العليا في الدولة وحرمان باقي المكونات من حق التشارك السياسي في صنع القرار الوطني، ومع بقاء النخبة الحاكمة استمر نظام الحكم غير الديمقراطي في اثيوبيا لعقود على الرغم من قيام الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي بالاطاحة بنظام منغستو هيلا مريام منذ العام 1991م.

2 – لم تحقق الفيدرالية العرقية اهدافها كمشرع وطني تضمنه الدستور الاثيوبي لعام 1995م، فبعد أن كان الغرض منه منح الاقاليم استقلال سياسي تحول إلى منطلق لاثارة الصراع حول تقاسم السلطة والثروة ما بين الاقاليم أو ما بينها وبين السلطات الاتحادية.

3 – شكل انتخاب أبي احمد رئيسا لوزراء اثيوبيا في عام 2018م منعطفا جديدا في كيفية توظيف التنوع العرقي والاثني بجعله منفذا سياسيا للخروج من الصراع، من خلال ايجاد تكتل سياسي واسع بدلا من الركون إلى الفيدرالية العرقية التي زادت من تشتت مكونات الشعب الاثيوبي.

4 – واجه أبي احمد معارضة شديدة لمشروعه السياسي الجديد وتأسيسه حزب الازدهار، واتهام خصومه له بمحاولة العودة الى تقوية الحكومة المركزية على حساب تقليص صلاحيات الاقاليم واضعاف القوميات الاخرى وبالتالي العودة الى السلطة المركزية المستبدة.

Abstract

Rooting the ethnic conflict in Ethiopia and its developments

By Hazim Ali Hamzah Al-shammri

The crisis of the Ethiopian conflict has been manifested for several decades in the The f power crisis of the Ethiopian conflict has been manifested for several decades in the seizure o by a ruling elite and the growing feelings of discontent due to the tyranny of the ruling minority, although the political change of 1991 was sparked primarily by the formation of the ral ethnic, religious, and Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front alliance. Seve economic factors and tribal rivalry helped bring about the conflict. Increasing the conflict, and with the aim of reducing the intensity of this conflict, the 1994 Constitution sought to grant ce in managing its affairs on its own through the legislation each nationality relative independen of ethnic federalism. However, after more than two decades had passed since the implementation of ethnic federalism, the regions moved away from achieving their goal of of their residents, and conflicts over the division emerged. Power, improving the conditions wealth, and the distribution of resources between the regions, as well as the increasing clinging ic to power, as Meles Zenawi continued in his position, dominating the Revolutionary Democrat Front and power in Ethiopia for nearly 21 years, from 1991 AD until his death in 2012 AD, after which Ethiopia witnessed a wave of popular unrest and the imposition of a roaming ban, AD until the and as soon as he took office Abiy Ahmed became Prime Minister in 2018 philosophy of state administration changed and shifted from focusing on ethnic federalism to preferring a political solution by forming an alliance (the Prosperity Party) for the majority of o dismantle the pillars of the previous regime the political components to join, while beginning t in the political, military and economic centers, which generated A new conflict between an old political elite trying to restore its privileges and a rising political figure who has taken on the of moving Ethiopia to a new national project responsibility.

Keywords: ethnic diversity in Ethiopia, Ethiopian conflict, ethnic federalism, political transformation after 2018 AD.

الهوامش

(*) تعد الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي التي يشار اليهااختصارا (EPRDF).

(Ethiopian People s Revolutionary Democratic Front) هي التحالف الحاكم للدولة الفيدرالية في اثيوبيا منذ العام 1991م، ويتكون هذا التحالف أو الائتلاف الحاكم من اربعة احزاب متنوعة بصورة متباينة في النواحي العددية والعرقية والدينية، ويخضع هذا الائتلاف الحاكم لسيطرة اقلية التيغراي، وهي التي استندت في شرعيتها للحكم لكونها الفصيل الذي كونته جماعة متمردة من عرقية التيغرايالتي اطاحت بالنظام الشيوعي عام 1991م، ويتكون تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبيمن اتحاد اربعة اجنحة رئيسة هي: 1- المنظمة الديمقراطية لشعوب الاوروموOPDO)، 2- حركة الامهرا الديمقراطية الوطنية (ANDM)، 3- الجبهة الديمقراطية لشعوب جنوب اثيوبيا (SEPDM)، 4- جبهة تحرير شعب التيغراي. للمزيد يراجع: عتريس، محمد. 2002، معجم *بلدان العالم*، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

المصادر

Bibliography

Aelen, L. (2002). *Ethnic Federalism in a Dominant Party State The Ethiopian Experience 1991-2000.* Bergen: Michelsen Institut.

Hagos, F., & Stein, H. T. (2017). *Incentives for Conservation in Tigray Ethiopia.* Tigray: Centre for Land Tenure Studies.

Ige, K. M. (2022, January). New Perspectives on the TigrayWar. *International Journal of Multidisciplinary Research and Analysis, 5*, 84.

Kefale, A. (2009). Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia a Comparative Study of the Somali and Benishangul-Gumuz Regions. (P. thesis, Ed.) p. 66.

Tsega, A. H. (2018, Spring). The Tigray Identity and the Paradox in the Securitization of the Oromo and Amhara Identities in Ethiopia. *International Journal of African Development*, 8.

اجلال محمود رأفت، و ابراهيم احمد نصر الدين. (1985). *القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

البغدادي، ع. ا .(2012) .*التركيبة الاثنية في اثيوبيا*) س. د. استراتيجية (.Ed ,بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

الكيالي، ع. ا .(1990) .*موسوعة السياسة* .(Vol. 1)بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ,2021) .تموز .(الانتحابات الاتشريعية الاثيوبية قراءة في النتائج والتفاعلات الداخلية والاقليمية.4-2 .pp .

بيركيت هايتي سيلاسي. (1980). *الصراع في القرن الافريقي*. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.

جمال محمد طالب. (2020). *الاصلاح السياسي في اثيوبيا من الوعود الى المخاطر*. القاهرة: المركز الافريقي للابحاث ودراسة السياسات.

حنين كامل مهدي. (2021). النظام السياسي في اثيوبيا دراسة تحليلية. (رسالة ماجستير غير منشورة، المحرر) الصفحات 60–63.

خلود محمد خميس. (آذار، 2012). صنع القرار في اثيوبيا 1991–2010. *سلسلة دراسات استراتيجية، 12*، 37.

سداد مولود سبع. (2013). الممارسة الانتخابية في النظام السياسي الاثيوبي. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 41*، 141.

سيد علي ابو فرحة. (تموز، 2018). اثيوبيا من نفق الاقلية الى فضاء الاكثرية. *مجلة قراءات افريقية، 37*، 49.

شروق رياض مصباح. (2018). *الاقليات في اثيوبيا الانثربولوجيا الاجتماعية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

شوحة مريم، و زعرور حسينة. (2018). *الدولة القومية بين ادارة التعددية الاثنية واستراتيجية التسوية في منطقة اغلقرن الافريقي دراسة حالة اثيوبيا*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

طه حميد حسن العنبكي. (حزيران وكانون الاول، 2010). تطورات الصراع الاريتيري الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية. *مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، 1-2*، 50.

عبد القادر محمد آدم. (2020). *اثيوبيا والنظام الفيدرالي التوازن الصعب بين التعدد الاثني والوحدة القومية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

عبد المنعم ابو ادريس علي. (2019). *مدخل الى القرن الافريقي القبيلة والسياسة*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبد الوهاب الطيب بشير. (2009). *الاقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في اثيوبيا من الامبراطورية الى الفيدرالية 1930-2007*. الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الافريقية.

عبد الوهاب الطيب بشير. (كانون الاول، 2012). التفاعلات الاثيوبية الداحلية واثرها على توجهات السياسة الاثيوبية نحو العالم العربي. *مجلة دراسات أفريقية، 28*(48)، 83.

محمد السبيطلي. (2021). *اثيوبيا أزمة اقليم التيغراي الحرب في زمن السلم والاصلاح*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

محمد عبد الكريم احمد. (2022). *اثيوبيا من الهيمنة الى العزلة*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

مدوخ عجمي العتيبي. (مايس، 2022). تطور العلاقات المدنية العسكرية في اثيوبيا. *مجلة سياسات عربية، 56*، 34.

هاشم علي حامد. (2019). *رؤية اثيوبية اثيوبيا والقرن الافريقي*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

هند رشوان. (كانون أول، 2021). حرب التيغراي قراءة في الصراع الاثيوبي الاثيوبي. *مجلة متابعات افريقية، 9*، 25–27.

هند محمود حميد، و حنين كامل مهدي. (تموز، 2022). التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي. *مجلة حمورابي للدراسات، 42*، 314.